أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2010-2020

د. عمار سالم غريبة* **أ.عائشة عبد السلام الصغير****

الملخص :

تهدف هده الدراسة الي ابراز أثر التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في ليبيا وأيضا تسليط الضوء على المتغيرات ودورها في النمو الاقتصادي، وتهدف الدراسة أيضا أبراز المعوقات التي تواجه التجارة الخارجية في ليبيا حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي عن طريق جمع البيانات والاحصائيات من المنظمات الدولية.

توصلت الدراسة الي نتائج أهمها بأن هناك عدة عوامل تؤثر على قطاع التجارة الخارجية تساهم في تحقيق انتاجية أعلي منها اقامة المشاريع والاستثمارية وتوفير فرص العمل في قطاعات التجارة الخارجية كذلك فان الميزان التجاري حقق فائض في معظم سنوات الدراسة.

الكلمات المتاحة. التجارة الخارجية- النمو الاقتصادي- الصادرات والواردات- الاسواق العالمية.

أولاً: المقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية من العناصر الاساسية التي تلعب دورا حيويا في تعزيز النمو الاقتصادي للدول في العالم يزداد ارتباطا حيث اصبحت الاسواق العالمية تشكل فرصه كبيره للدول خاصه تلك النامية لزياده صادراتها وجذب الاستثمارات وتحسين مستوى المعيشة وتشير الادبيات الاقتصادية الى ان التجارة الخارجية تساهم في تحقيق فوائد متعددة بما في ذلك زياده الكفاءة الانتاجية وتعزيز الابتكار وتوفير فرص العمل ومع ذلك تواجه العديد من الدول تحديات في الاستفادة الكاملة من امكانيات التجارة الخارجية فقد تتراوح هذه التحديات بين العوائق التجارية وضعف البنيه التحتية والسياسات الاقتصادية الغير فعاله وبمرور الزمن تعاظمت اهميه العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب ارتفاع نسبه ما يشكله قطاع التجارة الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي لكثير من الدول وهكذا احتلت التجارة الخارجية بصفه خاصه مكانها المؤثر والحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي وخاصه بعد ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية الرامية الى تحرير التجارة الدولية وازاله العوائق التي تقف امامها وتحقيق المكاسب المرجوة منها(وش ،2019)حيث تركز علماء على تحليل تأثير التجارة

* أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد الخمس، جامعة المرقب
إيميل: asghareba@elmergib.edu.ly
** محاضر مساعد بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد الخمس، جامعة المرقب
إيميل: aaalsaghir@elmergib.edu.ly

على النمو الاقتصادي لجميع البلدان من منظور كلاسيكي ونجد العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي تحت التدقيق من عهد الاقتصاديين ادم سميت وديفيد ريكاردو الذين يعتقدون ان التجارة تؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي
(Jesus,2010).

حيث اشارت النظريات الاقتصادية بشكل عام على وجود صله بين النمو الاقتصادي ومكونات التجارة الدولية حيث اتفق العديد من الباحثين على حقيقه ان التجارة الخارجية بدون حواجز تؤدي الى النمو الناتج المحلي الاجمالي من خلال خلق السوق لفائض الانتاج وخلق فرص عمل وزياده الدخل(Alhemzawi,uwtoni,2021).

أ_اشكاليه الدراسة:

تعد التجارة الخارجية احد العوامل المحورية التي يمكن ان تسهم في دعم النمو الاقتصادي للدول وتعتبر ليبيا من الدول التي لا تزال تواجه العديد من التحديات في الاستفادة من امكانيات التجارة الخارجية بشكل فعال التجارة الخارجية تعتبر عاملا اساسيا في استراتيجية اي دوله في تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبناء على ذلك تسعى هذه الدراسة الى توضيح الروابط بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ومن خلال ذلك يمكننا ابراز اشكاليه الدراسة في التساؤل التالي:

هل هناك اثر للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ليبيا؟

ب_فرضيه الدراسة:

تستند الدراسة على فرضيه مفادها ان للتجارة الخارجية أثر على النمو الاقتصادي في ليبيا وايضا مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين وزيادة الاستثمارات.

ج_اهميه الدراسة:

تتجسد اهميه الدراسة في توضيح ومعرفه وضع التجارة الخارجية في ليبيا من خلال دراسة وصفيه وتحليليه لصادرات وواردات وابراز الدور التي تقوم به التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في تعزيز الابتكار والتطوير ومن ثم التحسين وايضا يساعد صانعي القرار على وضع استراتيجيات فعاله لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

د_هدف الدراسة:

تهدف الدراسة على ابراز العلاقة بين اتجاه التجارة الخارجية بشقيه الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في ليبيا من جهة وايضا تسلط الضوء على قياده الصادرات للنمو الاقتصادي والتعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين من خلال التعرف على الاتجاهات المستقبلية للتجارة الخارجية لليبيا وتوضيح أبرز المعوقات التي تواجهها.

هـ_منهجيه الدراسة:

تستند الدراسة الى المنهج الوصفي التحليلي بشكل اساسي ومن خلال جمع البيانات باستخدام البيانات الثانوية من المنظمات الدولية وايضا من الدراسات السابقة.

و_حدود الدراسة:

تناقش هذه الدراسة اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في دولة ليبيا خلال الفترة (2010 _ 2020 م).

ثانيا_ الدراسات السابقة:

1- دراسة (الجندي، 2020) بعنوان قياس وتحليل العلاقة بين التجارة ليبيا الخارجية والنمو الاقتصادي، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لإبطاء الزمني الموزع (ARDL) حيث هدفت هذه الدراسة لمحاوله لتحديد العلاقة التوازنيه قصيره الاجل وطويله الاجل بين هذين المتغيرين ولتحقيق اهداف البحث فقد تم تقدير النموذج القياسي بعد اختبار هدي استقرار سلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية وتحقق من وجود علاقه تكامل مشترك بين هذه المتغيرات وقد توصل البحث الى انه هناك علاقه توازنيه قصيره وطويله الاجل بين كل من التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

2- دراسة (مهني ،2016)بعنوان العلاقة بين صادرات والنمو الاقتصادي دراسة نظريه تحليليه في ليبيا (1980. 2010)،حيث هدفت الى تحليل واقع الصادرات الليبية ومدى مساهمتها في النمو الناتج المحلي الاجمالي وقد استخدمت منهج التحليل الوصفي من اجل دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة(1980، 2010) وتوصلت الدراسة الى ان قطاع تصدير يعتمد على سلعه واحدة وهي النفط مع انخفاض مساهمه الصادرات الغير نفطيه في الناتج المحلي الاجمالي وتوصلت الدراسة الى ان النمو في الناتج المحلي الاجمالي هو نمو غير مستقر لاعتماده على ايرادات وصادرات النفطية.

3-دراسة (ابو عبودة، 2023) بعنوان اثر اهم مؤشرات التجارة الخارجية على نمو اقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2000،2020)،حيث هدفت الدراسة الى تحليل واقع التجارة الخارجية في ليبيا ومعرفه مدي مساهمتها في النمو الاقتصادي وتستمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي كم استخدمت الدراسة اسلوب التحليل القياسي لاختبار وتحليل التأثيرات المختلفة للتجارة الخارجية هل النمو الاقتصادي ولخصت الدراسة الى اهم نتائج منها حقق الميزان التجاري فائضا في معظم السنوات فتره الدراسة وقد توصلت الى وجود علاقه سببيه باتجاهين بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

4-دراسة (قريبي، حاكمي، بشرول،2020) بعنوان اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، تهدف هذه الدراسة الى توضيح اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1970،2020)، وقد بينت الدراسة أهميه تجاره الخارجية وتأثير المبادلات الدولية على عملية، حيث لخصت الدراسة القياسية الى وجود علاقه توازنيه طويله الاجل بين الناتج المحلي الاجمالي وكل من المتغيرات الصادرات والواردات واجمالي تكوير راس المال ممثلا للاستثمار الكلي.

5-دراسة (ابو جامع ،2016) بعنوان اتر اتجاه الخارجية على نمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين ،حيث هدفت الدراسة الى توضيح اثر نمو في مكونين التجارة الخارجية الواردات والصادرات السلعية والكلية لكل من النمو الاقتصادي والتنمية باستخدام منهج التحليل القياسي الذي يربط بين الواردات

والصادرات والنشاط الاقتصادي ممثلا الناتج المحلي الاجمالي، حيث تظهر الدراسة اثر معنويا ملحوظا للنمو في الواردات بينما لا يؤثر النمو في الصادرات كما انه ومن خلال فحص جرانجز للسببية يظهر وجود سببيه في اتجاه واحد من الواردات الكلية الى النمو الاقتصادي.

6-دراسة (محمد عطيه،2023) بعنوان اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في السودان دراسة تحليليه للفترة (2002،2020)،تسعى هذه الورقة الى ابراز دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي في السودان والتعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرات وتسندت الدراسة الى المنهج الوصفي التحليلي واختبار التكامل المتزامن وفق منهجيه الشعاع على انحدار الذاتي ولخصت الدراسة الى وجود اثر معنوي للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي وان التقلبات للنمو الاقتصادي في المدى الطويل تتعلق بصدمات النمو الاقتصادي بنسبه كبيره جدا.

7- دراسة(Tang,2006) بعنوان العلاقة بين كل من الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الصين، وقد اشارت الدراسة الى عدم وجود علاقه في الزمن الطويل بين متغيرات الدراسة وهذه الدراسة لا تظهر نوعا من السببية في المديين القصير والطويل بين التوسع في الصادرات والنمو اقتصادي في الصين وقد اعتمدت على اختبار فحص السببية بينما النمو الاقتصادي كان مسببا للواردات في الزمن القصير.

8-دراسة(Elbeydi,2010) بعنوان العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا للفترة (1980 ،2007)، وقد وصلت الدراسة الى نتائج انه يوجد علاقة سببيه في الاتجاهين في الزمن الطويل بين كل من الصادرات والنمو الاقتصادي وعليه فان السياسة ترويج الصادرات تساهم في النمو الاقتصادي في ليبيا.

والعلاقة بين هذه الدراسة والدراسات السابقة لمعرفة النمو الاقتصادي في هذه الفترة وقوة المتغيرات في التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات.

ثالثا_مفاهيم وادبيات الدراسة:

أ_ مفهوم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي:

مفهوم التجارة الخارجية: تعتبر التجارة الخارجية أحد الاعمدة الاساسية للاقتصاديات الحديثة، حيث ساهمت في تعزيز التبادل الاقتصادي بين الدول وتعني التجارة الخارجية تبادل السلع والخدمات بين بلد واخر مما يساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي العالمي، تتضمن هذه التجارة كل من الصادرات وهي السلع والخدمات التي تنتج في الدولة معينه وترسل الى دوله اخرى، والواردات التي تشمل السلع والخدمات المستوردة لتلبيه احتياجات السوق المحلية.

تكتسب التجارة الخارجية اهميه كبيره من عده جوانب حيث تساهم في زياده الايرادات الوطنية من خلال نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي الاجمالي اشاره الى ان الدول التي تنمو بسرعه تميل الى تصدير المزيد من السلع وان زياده الصادرات تقود لنمو سريع في الاقتصاد (السواعي،2006)،كما تعتبر التجارة الخارجية من النشاطات الاقتصادية المحركة لنمو الاقتصادي

من خلال تدفقات السلعية والخدمية وعناصر انتاج عبر حدود دوله معينه (الكرم،2021)،ومع ذلك تواجه التجارة الخارجية تحديات عديده مثل القيود التجارية ،والاختلافات الثقافية ،والتغيرات الاقتصادية والسياسية. إذا فان دور التجارة الخارجية يمكن ان تحرك عجله النمو الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية وبالتالي فان فهم مفهوم التجارة الخارجية واهميتها يعد اساسا لتطوير استراتيجيات فعاله تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة (بن صالح، امقيق،2015)

بالنسبة لنمو الاقتصادي: حيث يقصد بالنمو الاقتصادي ارتفاع تدفق الانتاجية الاقتصادية في دوله معينه من خلال الزيادة المستمرة في الطاقة الانتاجية الاقتصاد من خلال انتاج سلع وخدمات مما يؤدي الى حدوث زياده في متوسط الدخل الفردي الحقيقي اي تحسن قدره الشرائية ويتم قياس هذا النمو عاده من خلال الناتج المحلي الاجمالي (GDP) اول ناتج القومي الاجمالي (GNP) لكل فرد (نمر صديقي،2009)، وبالتالي يعتبر نمو الاقتصادي مؤشرا على الصحة الاقتصادية للدولة حيث يعكس قدره الاقتصاد على تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل.

ب_ اهميه التجارة الخارجية:

يحتل قطاع التجارة الخارجية مكان متميزة بين اقتصاديات النامية نظره لأهميته في توفير موارد النقد الاجنبي من خلال عوائل الصادرات اللازمة لدفع عجله التنمية الاقتصادية والتي تعد هدف رئيسيا لمعظم الدول النامية وخاصه الدول التي تعاني من عجز الميزان التجاري كانت نتيجة لزيادة الواردات (عمارة واخرون،2021)، وهي ايضا تساهم في تعزيز الابتكار والتنافسية وتوفير فرص عمل جديده كما تلعب دورا محوريا في نقل التكنولوجيا والمعرفة بين الدول مما يعزز التنمية المستدامة ويمكن توضيح اهميتها من خلال النقاط التالية:

. زيادة الناتج المحلي الاجمالي: تعزز التجارة الخارجية من النمو الاقتصادي من خلال زيادة الانتاج والتوسيع الاسواق.

. تنويع مصادر الدخل: تتيح اتجاه الخارجية للدول التنويع مصادر دخلها وتقليل الاعتماد على القطاعات المحلية فقط.

. تحسين مستوى المعيشة: تعزز التجارة الخارجية من توفير السلع والخدمات بأسعار تنافسيه مما يؤدي الى تحسين مستوى المعيشة (شوقي،2010).

. نقل التكنولوجيا: بسهم التجارة في نقل التكنولوجيا والمعرفة بين الدول مما يعزز الابتكار والتنمية.

. خلق فرص العمل: تشجع اتجاه الخارجية على انشاء وظائف جديده في القطاعات المرتبطة بالصادرات والواردات.

. تعزيز العلاقات الدولية: تساعد التجارة الخارجية في بناء علاقات تعاون بين الدول وتعزز السلام والاستقرار.

. زيادة الكفاءة: تساهم اتجاه الخارجية في تعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال تخصص الموارد بشكل أفضل وزيادة المنافسة (العياشي،2015).

تعتبر هذه الجوانب من العوامل الاساسية التي تجعل اتجاه الخارجية ضرورية لأي اقتصاد.

ج_ المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الليبي:

يتميز الاقتصاد الليبي بمعظم خصائص الاقتصاديات الدول النامية، فهو اقتصادي يعتمد بشكل اساسي على ايرادات النفط كمصدر رئيسي للإنفاق الحكومي وأكبر مساهم في الناتج المحلي ويعتبر الاقتصاد الليبي يدار مركزيا ويهيمن القطاع العام على الانشطة الاقتصادية (الكفري،2022)، ومن اهم المؤشرات:

1- النمو الاقتصادي:

بسبب الاوضاع السياسية ومناتج عنها من اغلاق الموانئ وايقاف تصدير النفط في عام 2013 انخفض الانتاج الى مستويات قياسيه حيث بلغ حوالي 190 ألف جنيه يوميا. ونتيجة لذلك شاهد الاقتصاد الليبي ركودا اقتصاديا دام لأربع سنوات الى 2016 (الإسكوا ،2020)، وقد ادى تحسين في الاوضاع السياسية والامنية خلال 2017، الى زيادة الانتاج النفط بزيادة 28.3% في عام 2017. وايضا سجل معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي للانخفاض بشكل حاد الى 2.5% عام 2020 بسبب الحصار المفروض على تصدير النفط وبالإضافة الى انخفاض اسعار النفط عالميا نظرا لتداعيات جائحه كوفيد 19 (ابو جديريه، 2023).

2-سعر الصرف:

ادى الصراع السياسي لانخفاض قيمه الدينار الليبي بشكل مستمر منذ عام 2014، حيث وصل انخفاض الدينار مقابل الدولار الى نسبه 75%، في حين ظل سعر الصرف الرسمي ثابتا عند 1.4 دينار بالدولار في عام 2017 وصل سعر في السوق الموازية الى 12 دينار مقابل الصك المصرفي وظل الوضع عليه حتى اواخر عام 2018، ادى تطبيق سياسة فرض رسوم على سعر الصرف وتسهيل اجراءات الحصول على النقد الاجنبي من المصارف التجارية الى تراجع كبير في متوسط سعر الصرف في السوق الموازي الى ان وصل الى نحو اربعه بوينت 25 دينار في 2019 (الاسكوا،2020).

3-التضخم:

تزايد معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الاعوام الاخيرة ويرجع اسبابها منها الاضطرابات في سلسله التوريد وضعف العملة المحلية حيث بلغ نحو 25.8% في عام 2017 ولكن في خلال أربع سنوات سجل معدل التضخم في ليبيا انخفاضا كبيرا في عام 2019 حيث بلغ 2.2% ويعود هذا التراجع الى فرض رسوم على مبيعات النقد الاجنبي في اواخر 2018 (مصر في ليبيا المركزي،2020).

4- البطالة:

تعتبر ليبيا من الدول التي تسجل معدلات البطالة في عالية نتيجة الوضع الامني والسياسي والاقتصادي الراهن حيث بلغت نسبه البطالة حوالي 19% خلال العام 2018 حسب بيانات منظمه العمل الدولية.

د_ مؤشرات التجارة الخارجية:

. صافي الميزان التجاري: يشير الميزان التجاري الى الفرق بين قيمه الصادرات والواردات، إذا كانت الصادرات تتجاوز الواردات فان الميزان التجاري يكون ايجابيا (فائض تجاري)، وإذا كانت الواردات أكبر فان الميزان يكون سلبيا (عجز تجاري)، ويحسب بالمعادلة الاتية:

صافي الميزان التجاري =X−M

حيث ان:X تمثل الصادرات ،M تمثل الواردات

. معدل نمو الصادرات: يشير الى النسبة المئوية للزيادة او النقص في قيمه السلع والخدمات التي يتم تصديرها من بلد خلال فتره زمنيه معينه، حيث يعتبر معدل النمو الصادرات مؤشرا على قدره الاقتصاد على المنافسة في الاسواق العالمية.

. معدل نمو الواردات: يظهر النسبة المئوية للتغيرات في قيمه السلع والخدمات التي يتم استيرادها الى بلد ما، ويعكس هذا المؤشر مدى اعتماد الاقتصاد على السلع والخدمات الاجنبية.

الجدول الاول: ميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة 2010−2020 بالمليون دينار ليبي

البيانات	السنوات	الصادرات والمعاد تصديره	الواردات	الميزان التجاري
1	2010	61,658.0	31,881.0	29,777.0
2	2011	23,254.0	13,664.0	9,590.0
3	2012	76,893.0	32,243.0	44,650.0
4	2013	58,442.0	43,242.9	15,199.7
5	2014	24,511.0	38,631.7	− 14,120.7
6	2015	14,996.9	22,684.5	− 7,687.6
7	2016	9,402.0	12,047.0	−2,645.0
8	2017	26,221.7	14,673.1	11,548.6
9	2018	41,492.4	18,235.9	23,164.5
10	2019	40,640.2	24,791.4	15,848.8
11	2020	12,942.9	12,715.7	227.2

المصدر: النشرة الاقتصادية مصرف ليبيا المركزي (2021)

الجدول الثاني: صافي الميزان التجاري وقيمه التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة2010-2020

البيانات	السنوات	معدل نمو الصادرات %	معدل نمو الواردات%	معدل نمو الميزان التجاري %	التجارة الخارجية
1	2010	-	-	-	93539
2	2011	-62.25	-57.14	-67.39	36918
3	2012	230.66	135.79	365.59	109136
4	2013	-23.99	34.11	-65.95	101624.6
5	2014	-58.05	-10.66	-7.10	63142.7
6	2015	-38.81	-41.28	-45.55	73681.4
7	2016	-37.30	-46.89	-65.59	21449
8	2017	178.89	21.79	536.62	40894.8
9	2018	58.23	24.28	100.58	59728.3
10	2019	-2.05	35.94	-22.74	65431.6
11	2020	-68.15	-48.70	-98.56	25420.3

المصدر: تم احتسابها بناء على بيانات مصرف ليبيا المركزي (2021)

من خلال البيانات الواردة في الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمه الصادرات خلال سنه 2010 بلغت 61658.0 مليون دينار وانخفضت الى 12942.9 مليون دينار سنه ،2020 وهذا الانخفاض سببه تدهور الاوضاع السياسية الاقتصادية وانخفاض في اسعار النفط باعتباره المصدر الاهم في صادرات ليبيا.

وبلغت معدلات نمو الصادرات 230.66% في سنه 2012 وحققت الواردات 31881.0 مليون دينار سنه 2010 بعد انخفضت الى 13640 سنه 2011ثم زادت الى ان وصلت 43242.9 مليون دينار سنه 2013، وعاودت في الانخفاض الى 12715.7 مليون دينار سنه 2020 حيث بلغ معدل نمو الواردات بمعدل متزايد حيث حقق 135.79% سنه 2012 وهو يعتبر اعلى معدل نمو خلال فتره الدراسة.

وبالنسبة للفائض المحقق في الميزان التجاري حقق اعلى قيمه له 44650.0 سنه 2012 وبالمقابل بلغ قيمه العجز 14120.7–في سنه 2014 وايضا خلال سنوات 2015 2016 على التوالي، حيث بلغت قيمه التجارة الخارجية كأقصى حد لها في سنه 2013 بقيمه101684.6 مليون دينار ومن ثم انخفضت الى 25420.3 سنه 2020 ويعود السبب في الانخفاض في قيمه التجارة الخارجية والميزان التجاري حيث يدل على وجود تناقضات في قيمته الى وجود عجز وفائض خلال سنوات بسيطة الى التغيرات التي تحدث في اسعار النفط ،وبهذا يتضح لنا هيمنه صادرات النفطية على قطاع التجارة الخارجية في ليبيا.

هـ_ المعوقات او التحديات التي تواجه التجارة الخارجية في ليبيا:

تواجه ليبيا العديد من التحديات التي تعيق اي مجهودات تبدل في سبيل التنوع الاقتصادي والتبادل التجاري ومن هذه التحديات ما هو مرتبط بطبيعة الاقتصاد الليبي، ومنها ما هو مرتبط بالأحداث التي تعيشها ليبيا حاليا.

المعوقات او التحديات التي تواجه التجارة الخارجية في ليبيا

البيان	المعوقات والتحديات
تقلبات في اسعار النفط	حيث تعتمد ليبيا على عوائد النفسية كمصدر رئيسي للدخل اذ يشكل قطاع النفط في الاقتصاد الليبي حوالي 94% من الايرادات من النقد الاجنبي حسب احصائيات 2020، وهذه النسب الكبيرة تجعل اداء الاقتصاد الليبي مرتبطا بالتقلبات في الاسعار العالمية للنفط فضلا عن ان النفط مورد طبيعي آيل للنضوب (ناصف 2017).
الاحداث التي شهدتها البلاد	حيث اثرت على حجم الصادرات والذي وصل الى 400 ألف برميل يوميا في 2015 وهذا التأثير يشكل عبئا على الموازنة العامة للدولة واثرت على العملة المحلية وظهور السوق الموازية للنقد الاجنبي (ناصف،2017).
ضعف مساهمة القطاعات الغير نفطية	بالرغم من المجهودات المتكررة لتنويع الاقتصاد الليبي الى ان قطاع النفض ضل المصدر الرئيسي مؤخرا أكبر نسبه من ناتج المحلي الاجمالي وبالتالي فان هذه المساهمة الضعيفة للإيرادات القطاعات الغير نفطية تؤكد الحاجة الى اصلاحات لتطوير تحصيل هذه القطاعات وارداتها
غياب الاستقرار الامني وضعف مصادر التمويل	حيث ان غياب الاستقرار الامني وضعف مصادر التمويل كلها عوامل اثرت بشكل سلبي في استقرار قطاع الخاص حيث ان بيئة القطاع الاعمال الخاص ومنافسه الشركات الاجنبية والشركات العامة من المتوقع ان يساهم في تطوير الاقتصاد الليبي وتنوع مصادر الدخل واستيعاب البطالة. (الاسكوا،2020).

اعداد من الباحثان

نتائج الدراسة:

1-هناك عده عوامل تؤثر على قطاع التجارة الخارجية منها الاختلافات في الموارد وتكاليف اسعار عناصر الانتاج والتقدم التكنولوجي، وايضا الظروف والاوضاع السياسية والاقتصادية، وغيرها من العوامل التي تجعل التجارة الخارجية عصب النمو الاقتصادي.

2-ان التجارة الخارجية تسعى للحصول على السلع والخدمات بأقل تكلفه ممكنه والى تصريف الفائض منها وللحصول على موارد ماليه من النقد الاجنبي.

3-تساهم التجارة الخارجية في تحقيق انتاجيه اعلى من خلال اقامه المشاريع والاستثمارات وتوفير فرص العمل وتحسين المعيشة وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

4-حيث حقق الميزان التجاري فائض في معظم سنوات الدراسة فقد بلغ فائض44650.5مليون دينار سنه 2012.

5-حققت التجارة الخارجية ارتفاعا خلال سنوات الدراسة بقيمه 101684.6مليون دينار سنه 2013 اقصى حد لها بعد ان كانت تبلغ 9539 سنه 2010.

توصيات الدراسة:

1-العمل على تعزيز الاستقرار السياسي والامني كونهما التحدي الحقيقي الذي قد يتسبب في طول امد الازمه وبالتالي يساعد على جذب الاستثمارات وحركه التجارة الخارجية.

2-تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال دفع النمو بعد القطاعات مثل قطاع الزراعي ليس كمصدر رئيسي للدخل ولكن يمكن ان يساهم في تخفيض الاستيراد وتغطيه المتطلبات المحلية من السلعة الزراعية ووصول الى مرحله الاكتفاء الذاتي.

3-خلق مناخ ملائم للاستثمار لجذب الاستثمارات الاجنبية للمساهمة في تنفيذ الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة لتساهم في زيادة الانتاج المحلي وخلق فرص عمل جديده وبالتالي المساهمة في تحقيق نمو الاقتصادي.

4-ضروري التنوع هيكل الصادرات وازاله جميع القيود التي تواجه قطاع التجارة الخارجية.

5-محاوله اتباع سياسة التصنيع من اجل التصدير وبالتالي تقتصر سله الواردات على السلع والخدمات الضرورية السلع الرأسمالية

6-دعم حركه اتجاه الخارجية بين ليبيا والدول العالم من اجل المساهمة في المشروعات التنموية وازاله جميع القيود والمعوقات التي تواجه التجارة الخارجية في ليبيا.

المراجع:

1-علي المهدي ناصف، التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي واقع ومقترحات، مجله الجامعي، العدد 25،2017، ص 167.

2-ابو عزوم اللافي ابو جديريه، دراسه الاقتصاد الليبي بعد 2011 خرائط مقدرات والتحديات، جامعه سبها، ليبيا،2023.

3-مصطفى العبد الله الكفري، ملامح الاقتصاد الليبي 1970 الى 2005، الحوار المتمدن، العدد 12,2022.

4-الاسكوا، دراسه تمهيديه عن اقتصاد الليبي واقع وتحديات والافاق،2020.

5-مصرف ليبيا المركزي، تقرير رقم القياسي الاسعار المستهلك والتضخم، ابريل 2020.

6-على العياشي، دراسه بعنوان اهميه التجارة الخارجية في اقتصاد العربي مجله الاقتصاد العربي،2015، الاردن.

7-رياض السيد عمارة، واخرون، تحليل البنية في مصر والسودان بتطبيق نموذج الجاذبية للصادرات الزراعية، المجلة الاقتصاد الزراعي،2021.

8-احمد شوقي، التجارة الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية،2010، مصر.

9-نمر، صديقي، الدراسة تحليل الاقتصاد الكلي بين نظريه والتطبيق، جامعه قاصدي،2009، الجزائر.

10-رضا محمد بن صلاح، خالد عبد السلام عمر امقيق، إثر الصادرات بين ليبيا والاتحاد الاوروبي عن النمو الاقتصادي دراسة تحليليه خلال فتره 1993 الى سنه 2012، مجله كليه الاقتصاد للبحوث العلمية جامعه الزاوية، العدد الثاني ليبيا،2015.

11-شهد عبد الله احمد الكرم، اتجاه حركه التجارة السودان الخارجية للفترة 2000 الى 2017، مجله النيل الابيض للدراسات والبحوث، العدد 18، السودان،2021.

12-محمد خالد السواعي، التجارة والتنمية، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن،2006 .

13-كنزه وش، وتروحوا ماجستير في علوم التجارة المالية والتجارة الدولية ،كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعه الشهيد جمه لخضرالوادي ،الجزائر،2019.

Bashir Al Hemzawi and Natacha Umutoni (2021).Impact of exports and imports on the economic growth: A case study of Rwanda from 2006 to 2020, Thesis Business Administration International Financial, Jonkoping University.

Antunes, A. J. S. J. (2012). *The effects of international trade on economic growth: An empirical comparison between Portugal and the Netherlands* (Master's thesis, ISCTE-Instituto Universitario de Lisboa (Portugal)).Lisbon university Institute, Business School.

Tang, T. C. (2006). New Economic on export expansion, economic growth and causality in China. *Applied Economics Letters*, *13*(12), 801-803.